

معين الطاهر*

مصالحة متعثرة وانقسام طويل

لم يكن اتفاق المصالحة الموقع بين حركتي "فتح" و"حماس" في القاهرة، تحت رعاية المخابرات المصرية، الاتفاق الأول في مسلسل اتفاقات المصالحة، وقد لا يكون الاتفاق الأخير، ذلك بأن ثمة عقبات جمة تحول دون تطبيق الاتفاق الحالي الذي بُني على مراحل متدرجة يحتاج تطبيقها إلى أشهر وأعوام في منطقة حافلة بالمتغيرات الإقليمية المتتالية، والتي يمكن لأي منها أن يعصف بهذا الاتفاق، كما عصف بالاتفاقات المتعددة التي سبقته، ولا سيما في ظل غياب الاتفاق بين أطراف الانقسام على مشروع وطني فلسطيني جامع يمكن أن يوحد قواهم وجهدهم، حتى بات ممكناً القول إن تحقيق المصالحة أصبح مرتبطاً بمسار القضية الفلسطينية، وجزءاً لا يتجزأ منها. فعملية المصالحة باتت تشبه عملية السلام التي هي عملية تدور دائماً حول مشروع أو مبادرة أو اتفاق من دون أن يتحقق السلام أو تُنجز المصالحة.

سنة ٢٠٠٥، عمّقت الانقسام السياسي في فلسطين قبل أن يتحول لاحقاً إلى انقسام جغرافي.

تسارعت خطوات الانقسام بعد الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٦، والتي أدت إلى فوز حركة "حماس" بأغلبية مطلقة لم تكن حركة "فتح" مستعدة للاعتراف بنتائجها (الانتخابات)، وذلك في وقت وضعت اللجنة الرباعية الدولية ثلاثة شروط للتعامل مع حكومة تضم أعضاء من حركة "حماس"، وهي: الاعتراف بإسرائيل؛ نبذ الإرهاب؛ الالتزام بالاتفاقات الموقعة (اتفاق أوسلو) في مسعى واضح لإعاقبة أي تقارب محتمل بين الطرفين.

وجرت محاولات متكررة لتطوير التوتّر المتصاعد على الصعيدين السياسي والأمني، والذي نشأ عن بروز مركزين للقوى يحاول كل منهما

الانقسام الطويل ومحاولات المصالحة

يصعب القول إن الانقسام الفلسطيني ابتدأ في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، حين أتمّت حركة "حماس" سيطرتها على كامل قطاع غزة، منهية وجود السلطة الفلسطينية فيه، ذلك بأن جذوره نمت بالتزامن مع الانقسام في الموقف السياسي الذي أعقب اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣. وإذا كانت انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠ قد أذابت بعض الفوارق بين المعسكرين، فإن إعادة إنتاج أوسلو، بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية في

* كاتب فلسطيني.

يبرر حاجتهما إلى شرعية جديدة، وهي شرعية الاتفاق والوحدة الوطنية. يُضاف إلى ذلك سعي الرئيس محمود عباس لإنهاء ملفات داخلية، أبرزها ملف القيادي المفصول من حركة "فتح" محمد دحلان، وسعي حركة "حماس" للخلاص من عبء إدارة قطاع غزة المحاصر والمنهك من الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة. ثمة عوامل أخرى كان لها دور كبير في إيقاظ محاولات المصالحة من سباتها، مثل الربيع العربي، وتولي "الإخوان المسلمين" السلطة في مصر، ثم الانقلاب عليهم، وانهيار التوقعات بتغيير سريع في سورية، والاجتياحات الصهيونية للقطاع، وما يترتب عليها من ضغط شعبي يدفع في اتجاه الوحدة، ويجبر الأطراف على الانحناء الموقت أمامه.

ومن الجدير بالذكر أن العوامل الإقليمية أو الداخلية ذاتها التي كانت تدفع إلى إيجاد مبادرات للمصالحة، كثيراً ما كانت تدفع أيضاً في اتجاه عرقلة المصالحة عندما تتغير رياحها. ولعل هذا ما يفسر سبب تعدد مبادرات المصالحة، كما يفسر سبب تعثرها الدائم.

الدور المصري في المصالحة

عندما تولى الرئيس محمد مرسي السلطة في مصر، اضطر الرئيس محمود عباس إلى الموافقة على اتفاق للمصالحة بحضور الفصائل كلها وعدد كبير من الشخصيات. فقد كان ثمة ملامح للتغيير في مصر، وعلى الرئيس عباس أن يستجيب لها حتى لو كانت شروط المصالحة لا تلي رغباته، لكن كل ما كان عليه فعله هو الانتظار قليلاً حتى يتغير اتجاه الريح التي هبّت على مصر والعالم العربي، والذي لم يلبث أن مال مع الشروط الأميركية واشترطات الرباعية الدولية للمصالحة التي ماتت قبل أن يجفّ حبر التوقيع بشأنها؛ ولم تتجاوز أفاق المصالحة الحفل الكبير الذي أقيم في القاهرة.

في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي انقلبت الآية، وكان على حركة "حماس" أن توافق وتنتظر وتترث في اتجاه تغيير اتجاه الريح مرة أخرى،

فرض سلطته المفترضة وسط دعم أميركي واضح للسلطة الفلسطينية تمثّل في خطة الجنرال الأميركي دايتون لدعم قوات الأمن الفلسطينية، وتأليف حركة "حماس" قوة تنفيذية تتبع وزير داخليتها في مواجهة قوات الأمن التابعة للرئيس. وبذلك أصبح في غزة قوتان أمنيتان: إحداهما تدين بالولاء للرئيس محمود عباس، والثانية تتبع وزير داخلية حكومة "حماس" التي ترأسها إسماعيل هنية.

وتعددت مبادرات واتفاقات المصالحة، مع تعاقب أعوام الانقسام وقبله، ضمن إطار التحذير من وقوعه؛ من إعلان القاهرة في سنة ٢٠٠٥، ووثيقة الأسرى التي تبنتها الفصائل الفلسطينية في سنة ٢٠٠٦ كمخرج من الانقسام السياسي، إلى اتفاق مكة في سنة ٢٠٠٧، والذي أسفر عن تأليف حكومة وفاق برئاسة إسماعيل هنية شاركت فيها حركة "فتح"، لكن سرعان ما أطاح بها الحسم العسكري، وأدى إلى وجود حكومتين وسلطتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بعد الانقسام الجغرافي، فقد توالى الحوارات والاتفاقات: من الحوار الوطني الفلسطيني في سنة ٢٠٠٩، إلى اتفاق القاهرة في سنة ٢٠١١ (وهو الاتفاق الذي أكدت الفصائل الفلسطينية في اجتماعها الأخير في القاهرة بعض بنوده كنقاط مرجعية للاتفاق الحاضر)، وإعلان الدوحة في سنة ٢٠١٢، واتفاق الشاطئ (غزة) في سنة ٢٠١٤، ولقاء الدوحة في سنة ٢٠١٦، وصولاً إلى الاتفاق الحالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

لعل في هذه الاتفاقات واللقاءات كلها ما يشير إلى أن حركتي "فتح" و"حماس" والقوى الفلسطينية الأخرى، أكانت فصائلية أم شعبية، لم تسلّم بأن الانقسام الجغرافي أصبح أمراً واقعاً، وسعت، راضية أو مرغمة، لمحاولة تغييره، ذلك بأن عدة عوامل متعلقة بكلا الطرفين أدت إلى السعي في اتجاه المصالحة، مثل انسداد أفق التسوية، أو انخفاض توقعات السلطة الفلسطينية بحدوث تقدّم في مسارها ضمن المدى المنظور، وتآكل الشرعيات الدستورية للرئيس عباس وللمؤسسة التشريعية التي تهيم عليها "حماس"، الأمر الذي

العربية (مصر والسعودية والإمارات والأردن) فرض عودة محمد دحلان إلى حركة "فتح". وقد رفض الرئيس محمود عباس ذلك، واعتبره مساساً بالقرار الفلسطيني المستقل، وبدأ على الفور بمجموعة من الإجراءات الداخلية شملت فصل عدد من المحسوبين على تيار دحلان، وانتهت بعقد المؤتمر السابع لحركة "فتح" في رام الله في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، لتكريس قرارات الفصل والاحتفاظ بالشرعية الفتاوية.

تطلب عقد المؤتمر سماح حركة "حماس" لكوادر الحركة المناصرين لعباس بالخروج من غزة والالتحاق بالمؤتمر، وهو ما وافقت عليه الحركة في إثر وساطة تركية وقطرية، الأمر الذي يمكن تفسيره ضمن صراع القوى الإقليمية في المنطقة، مع أن "حماس" كانت قد رفضت خروج عناصر "فتح" إلى المؤتمر السادس الذي عُقد في بيت لحم بداية آب/ أغسطس ٢٠١٤.

شاركت "حماس" بوفد رفيع في مؤتمر حركة "فتح"، وأرسل خالد مشعل رسالة دافئة إلى المؤتمر. وفضلاً عن أن الرئيس محمود عباس حاز شرعية فتاوية لقراراته، ولوجوده على رأس الهرم التنظيمي لحركة "فتح"، فإنه حاز أيضاً شرعية فلسطينية في مؤتمر الفصائل الفلسطينية الذي عُقد بعد ذلك في بيروت، وبحضور "حماس" و"الجهاد" والفصائل التي تتخذ من دمشق مقراً لها، بعد أن وافق الرئيس على تفعيل الإطار القيادي الموحد وإعادة بناء منظمة التحرير.

بدا كأن باباً للمصالحة الكاملة يوشك أن يُفتح، وأن الرئيس محمود عباس قد فاز بالنقاط على مقررات الرباعية العربية، وتمكّن من التملص من شروطها بمساعدة الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمها حركة "حماس". إلا أن هذا الأمل لم يدم طويلاً، فلا شيء من مقررات اجتماع بيروت نُفذ، كما أن قيادة حركة "حماس" تغيرت بعد إجراء انتخاباتها الداخلية، علاوة على مجيء إدارة أميركية جديدة، وتشابك علاقات القوى الإقليمية بعد قرار رباعية عربية جديدة (السعودية والإمارات ومصر والبحرين) حصار قطر، وعزل جماعة "الإخوان المسلمين"، واعتبار حركة "حماس" حركة

مستندة إلى قوى إقليمية من جهة، وإلى تعثر مسار التسوية من جهة أخرى، ولذا توالت اللقاءات والاتفاقات من القاهرة إلى الدوحة إلى غزة ذاتها. وكان لكلا الطرفين مصلحة في إبقاء ملف المصالحة مفتوحاً، يلوّح به الرئيس محمود عباس كلما تعثرت التسوية أو زادت الضغوط عليه، وتلّوح به "حماس" في محاولتها التخلص من أعباء الحصار ومن عبء علاقتها بحركة "الإخوان المسلمين"، والتزاماً منها بشروط الجغرافيا السياسية مع مصر أياً يكن حاكمها، ورغبة في دق أبواب المجتمع الدولي لاعتبارها طرفاً مقبولاً في معادلات المنطقة.

اتفقت حركتا "فتح" و"حماس" على تأليف حكومة الوفاق الوطني من وزراء "تكنوقراط"، وأدّت الحكومة اليمينية أمام الرئيس محمود عباس في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، منهيّة بذلك حكومة إسماعيل هنية في قطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد هناك حكومتان في الضفة والقطاع. وكان على الحكومة الموقّعة أن تُعدّ لانتخابات رئاسية وتشريعية خلال ستة أشهر، كما كُلفت بملف إعمار قطاع غزة، وإنهاء الحصار المفروض عليه، وترتيب المؤسسات الأمنية، والمصالحة المجتمعية، وتوفير أجواء حرية الانتماء السياسي.

لم تكن هذه الحكومة سوى نسخة مكررة عن حكومة الدكتور رامي الحمد الله السابقة، والذي قام بعد ٤ أشهر من تأليفها بزيارة غزة ليوم واحد. لم تحقق هذه الحكومة أي تقدّم في الملفات التي كُلفت بها، ولعل الإنجاز الوحيد الذي حققته هو أنه لم يعد هناك رسمياً حكومة رديفة في غزة، وإن استمرت حركة "حماس" تتحكّم في الإدارات الحكومية والأمن في قطاع غزة من دون أي وجود، ولو شكلي، للسلطة الفلسطينية.

التحوّلات العربية وأثرها في المصالحة

ثمة عامل جديد دخل على معادلة المصالحة بصورة مباشرة، تمثل في محاولة اللجنة الرباعية

والتهديد بإعلان غزة إقليمياً متمرداً. وقد بدت هذه الخطوات متسقة مع المسار الإقليمي، ومع انتظار مبادرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والحيلولة دون اتهام السلطة بالتواطؤ مع "إرهاب حماس".

لم تستقم الأمور على هذا الشكل، فقد تسربت أنباء عن لقاءات متعددة جمعت قادة حركة "حماس" بتيار محمد دحلان في القاهرة، وأنباء عن لقاءات أخرى بين "حماس" والاستخبارات المصرية، وحلت المحروقات المصرية بدلاً من محروقات السلطة الفلسطينية، لكن من دون أن تحل مشكلة الكهرباء بشكل كامل، وتزايدت الآمال بفتح معبر رفح، وسرت أنباء عن تأليف لجنة إدارية بين "حماس" ودحلان، وعن عودة عدد من أنصاره إلى غزة، وتأليف لجنة مصالحة مجتمعية رصدت لها الإمارات مبلغ ٥٠ مليون دولار، وذلك في مقابل تعهد من "حماس" بضبط الحدود مع مصر، وهذا كله بمعزل عن السلطة الفلسطينية في رام الله.

من الواضح أن عقوبات الرئيس محمود عباس استُخدمت لإقناع "حماس" بأن باب السلطة الفلسطينية أصبح موصداً أمامها، وأن حل مشكلات قطاع غزة يأتي عبر البوابة المصرية فقط، وأن لذلك ثمناً يتضمن محاولة عزل "حماس" عن حركة "الإخوان المسلمين"، والتنسيق الأمني مع مصر، والانفتاح على تيار محمد دحلان تمهيداً لعودته إلى قلب الساحة السياسية الفلسطينية، والأهم هو عودة الملف الفلسطيني إلى يد مصر.

اتفاق المصالحة الأخير

لم يعد لحركة "حماس" ما تخسره بعد تفاقم الأوضاع في قطاع غزة، وخصوصاً مع وجود اتجاه في داخلها لا يُفرق بين توجهات محمد دحلان ومحمود عباس، فأبقت خيارها مفتوحاً على الطرفين، ولم تمنع في ضبط الحدود مع مصر ولا في التنسيق الأمني معها، إذا كان ذلك سيضمن لها منفذاً آخر، ولو بشكل محدود من أجل التخفيف من وطأة الحصار المفروض. علاوة على ذلك، فإن "حماس" تعتقد أن في

إرهابية، على الرغم من تبنيها وثيقة سياسية جديدة تُظهرها بمظهر أكثر اعتدالاً، وتبني فيها، بشكل ضمني، حل الدولتين.

لم يُفض اعتدال حركة "حماس" في وثيقتها الجديدة، أو تغيير قيادتها وانتقالها إلى قطاع غزة، وانتخاب إسماعيل هنية رئيساً لمكتبها السياسي، ويحيى السنوار قائداً لها في غزة، إلى تقارب مع السلطة في رام الله التي ربما اعتقدت عقب المتغيرات الإقليمية أن حركة "حماس" أصبحت أكثر ضعفاً، وأن الحلقات حولها ضاقت؛ فعلاقتها مع مصر - باب غزة نحو العالم الخارجي - تكاد تكون شبه معدومة، والنظام العربي بقراراته ضد الإسلام السياسي أفقدها ملجأً كثيراً ما كانت تلجأ إليه، والحصار الخانق مستمر منذ أكثر من عشرة أعوام، والعيش في داخل غزة أصبح أمراً بالغ الصعوبة في ظل انعدام الخدمات الأساسية، والتنقل من القطاع وإليه يكاد يكون من المستحيلات بفعل الإغلاق الدائم لمعبر رفح الذي يربط القطاع بمصر، وسيطرة إسرائيل على معبر إيرز. أما المتغيرات الدولية فكانت تدفع بالرئيس عباس إلى التريث قبل الانفتاح على "حماس"، بل إلى التشدد معها، تبعاً لمتغيرات الإقليم التي اعتقد كثيرون أنها تُنبئ بانتهاء الإسلام السياسي. هذه المعطيات جعلت السلطة الفلسطينية تتوقع انهياراً كاملاً لحركة "حماس"، أو استسلامها لشروط السلطة الفلسطينية.

ردّ حركة "حماس" على عدم قيام حكومة الوفاق الوطني بواجباتها تجاه تحسين ظروف معيشة أهل القطاع، جاء سريعاً، وذلك عبر تأليفها لجنة إدارية لتسيير أمور غزة. ومع أن دور هذه اللجنة كان شكلياً، فلم يزد أو يقلل من سيطرة حركة "حماس" على القطاع، إلا إن السلطة الفلسطينية ردّت بمجموعة من العقوبات شملت وقف إمداد مصادر الطاقة، الأمر الذي قلص ساعات تزويد الكهرباء إلى نحو ساعتين فقط، وأدى إلى شل قطاعات حيوية متعددة.

وشملت الخطوات أيضاً إحالة موظفين على التقاعد، وتخفيض صرف رواتب موظفي السلطة المستنكفين عن العمل إلى أكثر من النصف، وذلك بناء على تعليماتها منذ لحظات الانقسام الأولى،

غزة فراغاً يصعب ملؤه من دونها، وأن مصير ٤٥,٠٠٠ موظف كانت قد عينتهم في وظائف حكومية بدلاً من موظفي السلطة الذين التزموا منازلهم في محاولة لعرقلة الإدارة الحكومية فور وقوع الانقسام، يرتبط مصيرهم مع عائلاتهم بمصيرها، وأنه لا بد من الوصول إلى حل مقبول بالنسبة إلى هؤلاء، كما أنها قد تستطيع التوصل إلى تفاهات بشأن سلاحها، وأن تشارك في حفظ الأمن الداخلي، في حين أن "سلاح المقاومة" سيبقى بعيداً عن التجاذبات وتحت الأرض من دون أن يتدخل في الحياة اليومية للمواطنين، ولا سيما أنها لا ترغب في تعريض قطاع غزة لحرب جديدة حالياً. إلا إن ذلك يثير سؤالا جدياً بشأن بيد من سيكون قرار الحرب والسلام، وعمّا إذا كان هذا السلاح سيبدأ في المخازن، وعن شروط استخدامه لاحقاً، وما إذا كان الهدف المصري والصمت الإسرائيلي مردهما السعي لتحييد هذا السلاح في حال اندلاع مواجهة على الجبهة الشمالية. فوجيء الرئيس محمود عباس تماماً بالإجراءات المصرية، وبدعوته إلى توقيع اتفاق جديد للمصالحة، وفوجيء أكثر بالدعم الأميركي والرضى الإسرائيلي عن هذه الخطوات، وفهم من ذلك أن لدى مصر تفويضاً جديداً بهذا الملف. لم يستطع عباس أن يعارض، إلا إن من المشكوك فيه أن يستمر وفق الشروط ذاتها، ولعله يُفضّل التريث، فلا يعارض المصالحة وفق الشروط المصرية لكنه لن يستعجل بها، وستظل تراوح مكانها، وقد تتقدم أو تتأخر قليلاً، بانتظار أن يفهم تماماً ما هي الترتيبات الدولية والإقليمية التي تُعدّ وهو خارج مطبخها، ولعل جزءاً من هذه الترتيبات يتعلق بسيناريو ما بعد عباس، وبالحل الإقليمي أو ما يُعرف بـ "صفقة القرن".

والسلطة الفلسطينية عندما تُبقي العقوبات المفروضة على قطاع غزة على الرغم من حل اللجنة الإدارية، وعندما ترفع شعار التمكين بدلاً من شعار المشاركة، وتشبه قطاع غزة بطائرة مخطوفة يجب تحرير ركابها، وتتعامل مع قضية الموظفين من زاوية أحادية، ولا تتصرف كسلطة للجميع ومسؤولة عن الكل الفلسطيني، فهي إما

تريد وضع عصيها في دواليب المصالحة، وإما تنطلق من فهم مغلوط فيه للواقع السياسي أن في إمكانها فرض استسلام غير مشروط على حركة "حماس".

أما مصر التي استعادت الملف الفلسطيني أو تكاد، وحصلت على موافقة الرباعية العربية، وعلى تأييد أميركي يضمن الصمت الصهيوني، فمطلوب منها تهيئة المسرح وضبط إيقاعه، ولذا، فإنها وضعت برنامجاً طويلاً الأمد للمصالحة، وقدمت ملفات وأخرت أخرى كي تضمن استمرارها من دون تحديد سقف زمني لها، وتصدت للناطقين باسم السلطة حين تطرقوا إلى موضوع سلاح المقاومة، ليس حرصاً عليه بقدر تأكديدها أنها هي من سيمسك بهذا الملف، وأن عليها وحدها مهمة احتوائه.

ثلاثة أطراف تتسابق في دائرة واحدة، لكن في ذهن كل منها نقطة وصول مختلفة ومتباينة. وفي المقابل، لن تستقيم مصالحة على المدى البعيد من دون اتفاق على المشروع الوطني الفلسطيني، ولن تستمر على المدى القصير إذا بقي شعار التمكين من دون تحديد لأهدافه ومضامينه، وإذا نظر إليها أي طرف نظرة الغالب أو المغلوب.

في المصالحة ثمة قضايا إجرائية يمكن الاتفاق عليها، مثل الموظفين والأمن الداخلي وتوحيد الإدارات الحكومية، وإعادة بناء غزة، وتلبية الحاجات الإنسانية والمعيشية، والمصالحة المجتمعية، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أُجلت حتى نهاية سنة ٢٠١٨، واعتراف الأطراف بنتائجها. وثمة قضايا يجب التوقف عندها، مثل المعابر، وتحديد معبر رفح الذي يجب أن يكون معبراً فلسطينياً - مصرية، لا علاقة للصهيونيين أو للمراقبين الأوروبيين به.

إن الاتفاق على هذه الأمور يعني الاتفاق على إدارة الانقسام، ذلك بأن إنهاء الانقسام يتطلب اتفاقاً على تفعيل الإطار القيادي الموحد، وإعادة بناء منظمة التحرير وفق مشروع وطني فلسطيني شامل، والخروج من دائرة عملية السلام الوهمية، وهي أمور تتجاوز هدف ورغبة من سعي للمصالحة الحالية. ■